

"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثالث من سنة 2023 (Q3 - 2023)

نسبة التضخم تتباطأ .. وتحسن خجول في بعض الأسواق !!

لقد سجّلت أرقام الأعمال الإسمية (Nominal) المجمعة لقطاعات تجارة التجزئة ما بين الفصل الثالث من 2022 والفصل الثالث من 2023 ارتفاعاً بنسبة 57.72 % بعد إستثناء قطاع المحروقات (حيث تمّ تسجيل إنخفاضاً طفيفاً جداً فيه بلغت نسبته - 1.33 % من حيث الكميات التي تمّ بيعها خلال هذا الفصل)

للتذكير: إن ارتفاع 57.72 % يمثّل نسبة الإرتفاع في أرقام الأعمال الإسمية بالليرة اللبنانية قبل التثقيّل، وذلك الرقم هو بمثابة مؤشر على حجم الحركة التي طالت بعض القطاعات الأساسية، لا سيما المواد الغذائية والمطاعم والتبغ و مواد البناء، وبنسبة أقل قطاع الملابس.

أمّا بعد القيام بتثقيّل تلك الأرقام الإسمية بنسبة مؤشر غلاء المعيشة للفترة ما بين الفصل الثالث لسنة 2022 والفصل الثالث لسنة 2023 (+ 208.50 % بالمقارنة مع 253.55 % للفصل السابق)، يتبيّن أن الأرقام الحقيقية ظلت تنازلية بالمقارنة مع الفصل الثالث للسنة السابقة، إنما التراجع كان، وللفضل الثاني على التوالي، بوتيرة أقل ممّا شهدته الفصول السابقة، مع تفاوت في نسب الهبوط بين القطاعات، في حين أن إستهلاك الوقود ظلّ، كما ذكرنا أعلاه، ثابتاً تقريباً من حيث الكميات.

إذاً شبه إنتعاش في أسواق السلع الغذائية بالنسبة لنفس الفترة من السنة الماضية، وفي القطاعات التي تمتّ من قريب أو من بعيد الى السياحة والضيافة والترفيه، كما وفي قطاع الأدوية، إنما حركة خجولة في الأسواق التقليدية للسلع المعمّرة وغير الأولوية، حيث كانت تلك الحركة أضعف ممّا كان يتوقّعه التجار.

لقد تمّ تسجيل تلك النتائج في غياب أي تطوّر إيجابي لجهة إنتخاب رئيس للجمهورية، في حين قامت وزارة المالية بتقديم مشاريع موازنة الدولة الى الحكومة، وهي تتضمن العديد من الضرائب الجديدة أو الإضافية، الأمر الذي سبّب حالة من عدم الإرتياح لدى الأوساط الإقتصادية والمالية، ولا سيما لدى التجار الذين يخشون أي إجراء يمكن أن يؤثر على ملاءتهم المالية من جهة، وعلى مستوى الأسعار من جهة أخرى، وتباعاً على ما تبقي من أرقام أعمالهم. وقد تمّ تبرير طرح تلك الزيادات بضرورة ملاقات متطلبات صندوق النقد الدولي لناحية رفع مستوى الإيرادات وتقليص نسبة العجز، في توقيت غير ملائم طبعاً وفقاً لكافة المعايير الإقتصادية العلمية التي تقتضي تخفيف الأعباء على القطاعات المنتجة في الإقتصاد وليس زيادتها في اوضاع كتلك التي تمرّ بها البلاد.

أما لجهة نسبة الزيادة في مؤشر التضخم ما بين الفصل الثالث لسنة 2022 والفصل الثالث لسنة 2023 فقد جاءت لتسجّل مستوى 208.50 % مشيرة بذلك الى إستمرارية إرتفاع الأسعار إنما مع بعض التباطؤ، حيث كانت النسبة قد سجّلت + 253.55 % في الفصل السابق.

وقد شهدت أيضاً نسبة التضخم ما بين الفصل الثاني والفصل الثالث لسنة 2023 تراجعاً إضافياً ملحوظاً، لتبلغ فقط 9.27 % بعد أن كانت قد بلغت 22.61 % في الفصل السابق، وبعد تسجيل زيادة فصلية قياسية غير مسبقة بلغت 81.40 % في الفصل الأول لهذه السنة.



مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)

- 0.71 %	الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2013
- 3.38 %	الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2014
- 3.37 %	الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2014
- 4.67 %	الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014
- 3.40 %	الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014
- 3.57 %	الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015
- 0.98 %	الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015
+ 1.03 %	الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015
+ 3.14 %	الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015
+ 5.12 %	الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016
+ 3.48 %	الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016
+ 4.15 %	الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016
+ 5.01 %	الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016
+ 5.35 %	الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017
+ 7.61 %	الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017
+ 6.53 %	الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017
+ 3.98 %	الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017
+ 4.08 %	الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018
+ 1.69 %	الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018
+ 1.09 %	الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018
+ 6.96 %	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018
+ 17.46 %	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019
+ 89.74 %	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019
+ 131.05 %	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
+ 145.84 %	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
+ 157.86 %	الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020
+ 100.64 %	الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020
+ 144.12 %	الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020
+ 224.39 %	الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020
+ 208.13 %	الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021
+ 210.08 %	الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021
+ 162.47 %	الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021
+ 121.99 %	الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021
+ 263.84 %	الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022
+ 253.55 %	الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022
+ 208.50 %	الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022
- 1.49 %	الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014
- 0.98 %	الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014
- 1.12 %	الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015
- 1.18 %	الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015
- 0.16 %	الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015
- 1.15 %	الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015
+ 1.54 %	الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016
+ 0.82 %	الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016

% 1.93 +	الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016
% 0.74 +	الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016
% 0.04 -	الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017
% 1.47 +	الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017
% 2.78 +	الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017
% 1.06 -	الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017
% 2.10 +	الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018
% 0.45 +	الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018
% 0.32 +	الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018
% 1.16 +	الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018
% 0.25 -	الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019
% 0.14 -	الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019
% 5.99 +	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
% 11.09 +	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
% 61.14 +	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020
% 21.60 +	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020
% 12.94 +	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020
% 16.52 +	الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020
% 25.38 +	الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021
% 47.95 +	الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021
% 50.08 +	الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021
% 10.68 +	الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021
% 26.18 +	الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022
% 25.23 +	الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022
% 26.93 +	الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022
% 81.40 +	الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022
% 22.61 +	الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023
% 9.27 +	الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023

**معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي
ما بين الفصلين الثاني والثالث لسنة 2023**

46.92%	قطاع الصحة
13.06%	قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية
7.46%	قطاع النقل
5.71%	قطاع المطاعم والفنادق
4.63%	قطاع الإستجمام والتسليّة والثقافة
1.31%	قطاع المشروبات الروحية والتبغ
0.09%	قطاع التعليم
0.87%-	قطاع الإتصالات
1.10%-	قطاع الألبسة والأحذية
4.60%-	قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية

أما معدلات نسب التضخم السنوي في كل قطاع على حدى، ما بين الفصل الثالث لسنة 2022 والفصل الثالث لسنة 2023، فكانت كما يلي:

- + 280.20 % في قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 392.63 % في الفصل السابق)،
- + 239.05 % في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية (+ 279.54 % في الفصل السابق)،
- + 235.07 % في قطاع المطاعم والفنادق (+ 340.47 % في الفصل السابق)،
- + 234.99 % في قطاع الألبسة والأحذية (+ 279.15 % في الفصل السابق)،
- + 215.83 % في قطاع الصحة (+ 284.27 % في الفصل السابق)،
- + 120.92 % في قطاع الإتصالات (+ 602.23 % في الفصل السابق)،
- + 192.10 % في قطاع التعليم (+ 192.14 % في الفصل السابق)،
- + 188.30 % في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 273.09 % في الفصل السابق)،
- + 176.03 % في قطاع النقل (+ 217.84 % في الفصل السابق)،
- + 162.27 % في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (+ 220.47 % في الفصل السابق).

إن هذه الأرقام لا بدّ أن كان لها طابعاً تحفيزياً – ولو خجولاً، في الأسواق، بعد ملاحظة انخفاض نسبة التضخم الفصلية.

ويمكن القول أنه في حين لم يكن للعوامل السياسية أو الإقتصادية - التي لم تشهد أي تطوّرات بارزة توحى بالتفاؤل، تأثيراً إيجابياً، لا بد من الإشارة الى أن إستلام نائب حاكم مصرف لبنان لزاماً أمور البنك المركزي وتصريحاته التوضيحية للسياسات التي يعزم إتباعها، كان لهما وطأة إيجابية على النفسية السائدة، خاصة وأنه كان صارماً في موضوع عدم المسّ بالإحتياطي المتبقي (الذي إستقرّ حوالي الـ 9 مليار دولار دون الذهب واليوروبوندرز)، وتمكّن من الحفاظ على شبه إستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية.

ولا يفوتنا أيضاً الإشارة الى الجهود الجبارة التي بذلها التجار خلال هذه الفترة في مختلف القطاعات لناحية إستقرار أو تخفيض الأسعار، الأمر الذي كان له أيضاً أثراً إيجابياً - ولو متواضعاً، في تحريك عجلة الإستهلاك.

وبالأرقام، شهدت الأسواق تحسناً حقيقياً (أي بعد التثقيّل بنسبة التضخم) للنشاط المجمع نسبته + 8.59 % ما بين الفصل الثاني والفصل الثالث لسنة 2023 (بالمقارنة مع نسبة - 36.45 % في الفصل السابق)، وذلك بعد إستثناء قطاع الوقود والمحروقات حيث تمّ تسجيل زيادة بنسبة + 25.94 % من حيث الكميات (وهذا الرقم يبدو طبيعياً نظراً للإستهلاك الإضافي خلال فصل الصيف، إن من قبيل المقيمين أو من قبيل الوافدين الذين إستأجروا سيارات ..).

إنما يجب الإنتباه هنا الى أن التحسن، الذي كان ملحوظاً في بعض القطاعات، كان نسبياً في معظم القطاعات الأخرى، في حين أن فقط البعض الأخير من القطاعات شهد تراجعاً حقيقياً، ومن أبرزها قطاع السوبرماركت والمواد الغذائية (- 4.06 %)، كما هو مبين أدناه:

فيما يلي النسب الحقيقية للتحسن الحقيقي والتراجع الحقيقي الفصلي في أهم قطاعات تجارة التجزئة:

- ← معذات البناء (+ 44.82%)
- ← التبغ ومنتجاته (+ 44.69%)
- ← الأجهزة الطبية (+ 40.78%)
- ← المجمعات التجارية (+ 32.44%)
- ← المطاعم والسناك بار (+ 27.25%)
- ← العطور ومستحضرات التجميل (+ 24.69%)
- ← الساعات والمجوهرات (+ 24.02%)
- ← المخابز والحلويات (+ 19.11%)
- ← الملابس (+ 13.45%)
- ← اللعب والألعاب (+ 13.12%)
- ← المشروبات الروحية (+ 12.14%)
- ← الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (+ 1.76%)
- ← السوبرماركت والمواد الغذائية (- 4.06%)
- ← الكتب، والصحف والمجلات (- 4.63%)
- ← الأثاث والمفروشات (- 17.09%)
- ← السلع الصيدلانية (- 23.39%)
- ← السلع البصرية والسمعية (- 48.97%)

على ضوء ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنيه هو للفصل الرابع لسنة 2011، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الثالث من سنة 2023، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 9.27 %،

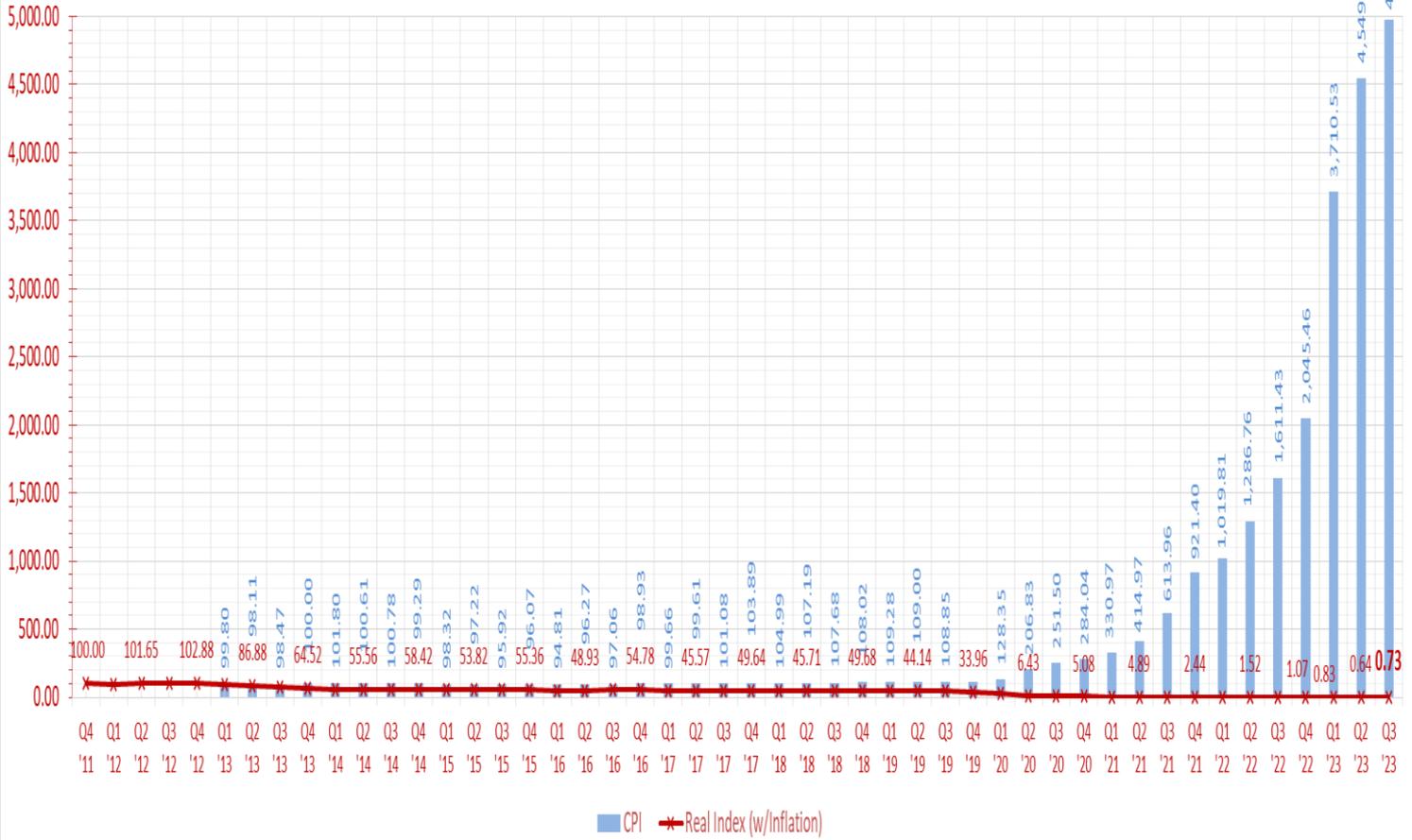
نعلم عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسبنك لتجارة التجزئة" هو: **0.73** للفصل الثالث من سنة 2023 مقابل 0.64 في الفصل السابق له.

BTA - FRANSABANK Retail Index For Q3 - 2023

(Base 100 : Q4 - 2011)

	2011	2012				2013				2014			
	Q4 '11	Q1 '12	Q2 '12	Q3 '12	Q4 '12	Q1 '13	Q2 '13	Q3 '13	Q4 '13	Q1 '14	Q2 '14	Q3 '14	Q4 '14
Nominal Index - w/out inflation	100	95.77	100.6	108.5	112.7	90.83	87.85	78.6	65.87	59.68	55.3	55.22	57.57
Real Index - w/ inflation	100	94.24	101.7	99.97	102.9	89.66	86.88	78.23	64.52	58.9	55.56	54.45	58.42
CPI	-	-	-	-	-	99.80	98.11	98.47	100.00	101.80	100.61	100.78	99.29
		2015				2016				2017			
		Q1 '15	Q2 '15	Q3 '15	Q4 '15	Q1 '16	Q2 '16	Q3 '16	Q4 '16	Q1 '17	Q2 '17	Q3 '17	Q4 '17
Nominal Index - w/out inflation		51.51	51.94	52.77	52.91	46.27	46.79	51.49	53.86	47.51	46.7563	52.00	53.17
Real Index - w/ inflation		52.78	53.82	55.32	55.36	49.15	48.93	53.41	54.78	47.97	45.5669	49.93	49.64
CPI		98.32	97.22	95.92	96.07	94.81	96.27	97.06	98.93	99.66	99.61	101.08	103.89
		2018				2019				2020			
		Q1 '18	Q2 '18	Q3 '18	Q4 '18	Q1 '19	Q2 '19	Q3 '19	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20
Nominal Index - w/out inflation		49.09	49.49	52.38	54.25	48.88	48.65	49.57	39.76	31.47	21.81	21.90	21.74
Real Index - w/ inflation		46.31	45.71	48.17	49.68	44.2415	44.14	45.04	33.96	23.90	6.43	5.52	5.36
CPI		104.99	107.19	107.68	108.02	109.28	109.00	108.85	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04
		2021				2022				2023			
		Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21	Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23
Nominal Index - w/out inflation		21.36	21.63	21.65	24.10	22.82	22.68	27.15	28.90	31.22	33.73	42.57	
Real Index - w/ inflation		4.94	4.887	4.398	2.444	2.07	1.52	1.37	1.07	0.83	0.64	0.73	
CPI		330.97	414.97	613.96	921.40	1,019.81	1,286.76	1,611.43	2,045.46	3,710.53	4,549.38	4,971.28	

BTA-Fransabank Retail Index (Base 100 - Q4 '11)



إذاً، "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثالث من سنة 2023 يشير الى تحسن مقبول في الأداء خلال موسم إصطياف تمّ تصنيفه – بالإجمال، بأنه كان ناجحاً.

وكانت الآمال مبنية على استمرار هذه الصحة في الفصل الأخير لهذه السنة، إنما يبدو أن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن، مع نشوب الحرب في غزّة في 7 تشرين الأول، ومع عواقبها الحتمية المباشرة على لبنان وعلى مواسم الأعياد المقبلة فيه.



إن "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابانك لتجارة التجزئة" هو في طبيعة المؤشرات التي بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محددة في الاقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابانك لتجارة التجزئة" لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتم احتسابه من خلال الإحصاءات التي تزودنا بها عينة تمثيلية تضم أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً استعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له. وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، أخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذي تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
 1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
 2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

المنهجية المتبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيف (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC¹ 6 digits).

ثم يتمّ إحتساب نتيجة مجمعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيب الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدلات نسب التغيير مساو لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، وإحتساب كل واحدة منها متقلبة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذي تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسابانك لتجارة التجزئة ".

¹ ISIC- International Standard Industrial Classification